

Distr.
GENERAL

A/53/906
S/1999/409
12 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٤٥ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها
على السلم والأمن الدوليين

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩
موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، موجهة
إليكم من أ. عبد الله، نائب وزير خارجية دولة أفغانستان الإسلامية (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الغفور روان فرهادي
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من نائب وزير خارجية أفغانستان

بعد أسابيع فحسب من صدور "بيان بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان باسم الطرفين الأفغانيين المشاركين في محادثات سلام عشق آباد"، والنقاط "المتفق عليها بصورة متبادلة" بشأن تشكيل "سلطة تنفيذية مشتركة، وسلطة تشريعية مشتركة، وهيئة قضائية مشتركة" في نهاية الحوار الذي يستمر ثلاثة أيام بين الطرفين الأفغانيين تحت رعاية الأمم المتحدة في عشق آباد، في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، وفي حين ساد قدر كبير من التفاؤل وبذلت جهود كثيرة لتحديد تاريخ ومكان للجولة الثانية من محادثات السلام بين الطرفين - التي وافق عليها الطرفان بصورة رسمية - ظلت حركة الطالبان تقوم باستعدادات مكثفة للقيام قريبا بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد مواقع تسيطر عليها القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية في كافة أنحاء البلد.

وتبين الأدلة الدامغة التي جمعتها أجهزة استخبارات دولة أفغانستان الإسلامية أن حكومة باكستان تقوم، منذ ثلاثة أسابيع حتى الآن، بتزويد حركة الطالبان بكميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة وبشحنات كبيرة من الذخائر. إذ تتدفق قوافل منتظمة - بلغ عددها حتى الآن ١١ قافلة بالتحديد - من بيشاور بباكستان إلى مدينة جلال آباد الواقعة في شرق أفغانستان، بمعدل ثلاث قوافل أسبوعيا. وبالمثل، يستمر في نفس الوقت تدفق الأسلحة بصورة منتظمة من مدينة كيتا في بالوخستان إلى مدينة قندهار الأفغانية الجنوبية، التي يوجد بها مقر "القائد الأعلى" لحركة الطالبان.

غير أن ما يتسم بأقصى قدر من الأهمية إنما هو قيام حكومة باكستان في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٩ بإيفاد وحدة باكستانية تابعة لقوة شبه عسكرية إلى أفغانستان، وهي ترابط حاليا في حامية ريشخور في الضواحي الغربية للعاصمة كابل، بحيث تكون مستعدة لنشرها في الهجمات المخططة سلفا التي تزعم حركة الطالبان لشنها. ومع ذلك، فإن معدلات، ثم نوعية، الأسلحة الواردة من باكستان قد بلغت ذروتها في الأسبوع الأول من عملية شحن الأسلحة، التي تعود إلى يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٩، والتي أفادت خلالها وسائل الإعلام الإخبارية الدولية بصورة واسعة النطاق قيام الحكومة الباكستانية بإغلاق نقطة تفتيش تورخام الحدودية مؤقتا، وبحدوث نقص في السلع الأساسية مثل دقيق الطحين في العاصمة كابل نتيجة لذلك، فيما يعد محاولة واضحة للتغطية على عملية الشحن المستمرة على قدم وساق من جانب الجيش الباكستاني.

ومن الأهمية أن نلاحظ أنه عقب صدور "بيان" سلام عشق آباد، قامت حركة الطالبان، فيما يتناقض تماما مع البنود المنصوص عليها في النص "المتفق عليه بصورة متبادلة"، ورغم أن "البيان" لم يتضمن أية إشارة إلى الاسمين الرسميين للطرفين المتفاوضين، بإصدار عشرات الإعلانات المفعمة بتعبيرات التملص

المتعمد، بما كان يشير في واقع الأمر إلى اعتزامهم مواصلة الحرب، وهي النية التي ظهرت عيانا في نهاية المطاف في البيان الصادر عن قائد حركة الطالبان الملا محمد عمر في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي استبعد فيه إجراء أية محادثات جديدة مع حكومة دولة أفغانستان الإسلامية.

ومن ثم، لم يكن الأمر مفاجأة عندما جدد وزير الخارجية الباكستاني سارتاج عزيز في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ دعوات حكومته إلى الأمم المتحدة لفرض حظر على توريد الأسلحة إلى أفغانستان، وهو تحرك منسق بصورة محسوبة من جانب باكستان لتصور نفسها على أنها طرف بريء، في الوقت الذي تترك فيه حركة الطالبان بالفعل مسلحة حتى أسنانها.

إن المعلومات الواردة أعلاه، بالإضافة إلى ما قامت به حركة الطالبان مؤخرا بصورة واسعة النطاق من شحن سوقيات ونشر قوات شمالي كابل، وفي مقاطعات قندوز وغور وفارياب، فضلا عن العديد من العوامل التي تعزز ذلك - تنذر جميعها بقرب اندلاع قتال عنيف من جانب حركة الطالبان، التي تواجه بالفعل مقاومة مدنية متزايدة، والتي تدعمها وتحكها مباشرة حكومة باكستان، وهو ما سيشكل حتما ضربة قاسية لعملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في أفغانستان بوجه عام، ونكسة حادة لاتفاق سلام عشق آباد بوجه خاص.

وأخذا ما ورد أعلاه في الاعتبار، لا بد وأن نسجل أن القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية ستظل تتوخى اليقظة والحرص فيما يتعلق بهذه الأنشطة التخريبية من جانب باكستان وحركة الطالبان على حد سواء، وستحبط بالقوة أية محاولة يقوم بها دعاة الحرب لإخضاع أفغانستان.

وتود دولة أفغانستان الإسلامية، التي تسعى منذ وقت طويل إلى إيجاد حل سلمي للنزاع في البلد، أن تكرر تأكيد التزامها الصادق "بالاتفاق" المبرم في عشق آباد على إنشاء "سلطة تنفيذية مشتركة، وسلطة تشريعية مشتركة، وهيئة قضائية مشتركة" مع حركة الطالبان، وتأييدها الثابت لعملية السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان، وتطلب رسميا اتخاذ تدابير مناسبة لوقف التدخلات الباكستانية التي لا تنقطع في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ولوقف تجدد القتال من جانب الجهاز الحربي لحركة الطالبان الذي سيؤدي إلى المزيد من الإبادة الجماعية في البلد وإلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تعقبها هجمات عسكرية.

(توقيع) أ. عبد الله

نائب وزير خارجية

دولة أفغانستان الإسلامية
